

## قضية اليوم

## الـ «ليبانو دولار»: أهوالكم الوهميّة!

**مفردات كثيرة تألف اللبنانيون معها منذ تشرين الأول الماضي، «اللولا،» أو «الدولار اللبناني» واحدٌ منها. هو ليس تعبيراً عن عملة جديدة، بل عن حقيقة فُرّة يَراد إخفاؤها عن أصحاب الودائع بالدولار الأميركي: خسرتُم أهوالكم، وإن اردتم الحصول عليها فعليكم سحبها بالليرة بعد فقدانها أكثر من نصف قيمتها**

## لِبا القري

كما يقوم الأهالي بخداع أطفالهم بروايات تقيهم «صدمة الحقيقة» منذ الصُغر، هكذا يتعامل المسؤولون السياسيون والمصرفيون مع اللبنانيين. نثّة الأهل حسنة، فيما لاعبو الحالة الثانية «حُثَاء»، من بين الاعيهم الكثيره، يبرن اخضاعهم لمقهوم «الدولار اللبناني». أرادوا إيهام المودعين بأنّ المبالغ التي وضعوها في المصارف بالعملة الخضراء محفوظة. فكانت الحاجة إلى اختراع تسمية جديدة للعملة غريبة، حتّى يسهل تصنيف الودائع التي بخّرتها سياسة المصارف ومصرف لبنان، ولن يُعاد تكوينها من جديد. هذا هو «اللولا»، الذي بات جزءاً من

**ارتفع التداول باللقد اللبناني، في 7 أشهر، 10 آلاف مليارات ليرة**

**يوجد 115,5 مليارات «ليبانو دولار»، في المصارف اللبنانية**

يوميات اللبنانيين. بدأ الحديث عنه أخيراً حين نهافت المودعون ليسحبوا دولاراتهم من المصارف، فَرَدُوا خائبين، ولكنه قديم العهد في البلد، منذ أن اعتمدت المصارف «نهج يونزّي»، عبر تقديم فوائد عالمية لقاء الودائع، وتمويل الفوائد والمدفوعات من أموال المودعين، حتى وصلت المصارف إلى مرحلة تعجز خلالها عن ردّ الفائدة أو اصل المبلغ إلى الناس. هذه هي واحدة من نتائج سياسة المصارف باستقطاب «ودائع ساخنة»، خروجها من البلد أسهل

**قبل «اللولا»... كات «الزولار»**

نادره هي البلدان التي يوجد فيها «دولار محليّ»، ولكنّ توجد حالة في العالم تُشبهه إلى حدّ الاستنساخ الحالة اللبنانية: «الزولار» (RTGS) في زيمبابوي، وتقرّر اعتماده منذ كانون الثاني 2019 بسعر صرف عالم، بعد أن انخفضت قيمة العملة 60%. في 2019، نشرت أسبوعية «الايكونوميست» مقالاً يشرح كيف أنّه منذ 2015، عجزت زيمبابواي عن استقطاب الدولارات الكافية لتمويل الإنفاق يومها، كان سموحا التداول في الدولار والعملات الأجنبية الأخرى في البلد. فقامت السلطات بصناعة عملة محليّة، حُوّلت إلكترونياً إلى حسابات المودعين بالدولار، مع الزعم بأنّها مُطابقة للدولار الأصلي. ولكن حين يسحبها الزبون من المصرف، فلن يحصل على الورقة الخضراء، بل الورقة التي أصدرها البنك المركزي في زيمبابواي... كان يوجد في النظام المصرفي قرابة 9.7أ مليارات دولار من الودائع بالزولار، و فقط 660 مليون دولار أصليّ، بقيت الحكومة مُضرة على روايتها بأنّ كلّ «زولار» يُساوي دولاراً واحداً، إلى أن اضطرت بعد تازّم الوضع إلى الكشف عن خديعتها، قام البنك المركزي الزيمبابواي «ببيع كمية صغيرة من الدولار الأميركي بسعر الصرف الرسمي، واحتفظ بما يحتاج إليه لتأمين الاستيراد من الحبوب والوقود والمواد الأساسية للإنتاج»، بحسب مقال «الايكونوميست». وبعد اعتماد «الزولار»، فُرِضت قيود على التحويلات إلى عملات أخرى وضوابط على حركة رأس المال، ما أدّى إلى نشاط السوق السوداء، وبقنان الأسر لقيمة مداخلها.

من دخولها، من دون أن تسعى

إلى الإتيان بودائع استثمارية هادفة ومُنْتَجة، تحرك العجلة الاقتصادية وتنتج قيمة مضافة. يتحدّث الخبير الاقتصادي، روي بدارو عن أنّ «الدولار اللبناني» بدأ حين جرى اعتماد «الMultiplier Effects»، أي عملية الأثر المضاعف، نستقطب الدولارات من الخارج، وتحم مُضاعفتها. هناك أموال افتراضية على الدفتر ولا توجد مقابلها نسبة كافية من العملة الورقية إذا أُريد استبدالها». رغم ذلك، بقيت العملية «مقبولة بسبب استمرار التدفقات من الخارج»، بحسب بدارو. ملاحم التغيير ظهرت منذ صيف 2019 حين بدأ يتقلص سعر الصرف وتتشدّد المصارف في تلبية طلبات الزبائن. تجلّت الأزمة بشكل بارز في تشرين الأول من العام نفسه، بعد أن نذّعت المصارف بالانتفاضة لإقبال الفروع ووضع «كابيتال



(هيام الموسوي)

بالدولار ووجود مقاصة محلية (أي عملية تبادل للشيكات بين المصارف) ضخمة في الدولار (بلغ بين 2019/12/20 و 2020/1/20، عدد الشيكات 423 ألفاً و680 شيكاً، بقيمة 4 مليارات و417 مليون دولار)، نوعاً ما «مستقلة» والدولار الذي يُستخدَم لعمليات الادّارة، المدير العام، مصرف «FFA» جان رياشي. كلام رياشي يقود إلى المشكلة التي تكمن لدى المصرف المركزي قدرة الليرة بالدولار، إلى حدّ أنّ التداول بالآخر في السوق المحلية بات يتمّ بسهولة كما لو أنّه عملة وطنية. تدفع لصاحب الدكان 50 ألف ليرة لشراء سلعة با30 ألف ليرة، فبرّد لك 10 دولارات وخمسة آلاف ليرة. توقع عقد عمل مع شركة محلية، بالدولار الأميركي. تستاجر منزلاً، بالدولار. تحدد سلعة مُسرّعة ب150 ألف ليرة، فندفع ثمنها 100 دولار. هذا إضافة إلى التسليفات

الرئيسية. في المقابل، «يوجد 115,5 مليارات ليبانو دولار في المصارف اللبنانية». بكلام آخر، كلّ دولار خارج حساب الاحتياط الإلزامي في البنك المركزي هو عملة وهمية غير موجودة، ولا يُمكن الحصول عليها إلا بتحويل المبلغ إلى الليرة. بدأ الوعي يكبر حول هذه «الورطة»، لذلك باتت «أغلبية التجّار والصناعيين لا تقبل الشيكات بالدولار، حتى ولو أصدرت فاتورتها بالعملة الصعبة»، يقول باز، مستنذاً إلى إحصاءات مصرف لبنان، ليذكر أنّه بين تشرين الأول 2019 ونهاية أيار 2020، «ارتفع التداول بالنقد اللبناني 10 آلاف مليارات ليرة، ما يعني أنّ اقتصادنا أصبح اقتصاد نقد (كاش)، ويضطر المصرف المركزي لضخ كميات كبيرة من الليرة في السوق، ستنتصّب إما لشراء الدولار من السوق السوداء وتجيّف النقد أو الدفع وفق سعر الـ4000 ليرة و4200 ليرة للدولار الواحد». ويُشير إلى أنّ سحب هذه المبالغ «كلّف أصحابها 6 مليارات ونصف مليار الدولار، غفّتها المصارف حسب السعر الرسمي 1500 ليرة، واشتروا بحسب قيمتها في السوق بقيمة مليارين ونصف مليار دولار. هذا هو قضّ الشعور الحقيقي على حسابات اللبنانيين في المصارف». يتحدّث باز عن الحسابات الكبيرة وسوق التداول (سلع وخدمات) وليس الحسابات المصرفية الصغيرة التي يُسمح لأصحابها بالسحب وفق سعر 3000 ليرة لكلّ دولار. كلّ هذه العملية تدخل ضمن

**ضخّ اليازار السياسي حول طاولة الحوار، المنوي عقدها في بعيدا، لكنّ الحركة السياسية تمحورت حول الرئيس نبيه بري لا حول رئيس الجمهورية ميشال عون. في المحصلة، يشكك بري مفتاح إدارة الحوار وهدفه، بإبعاد الصراخ المحلي، كما حصل قبل 14 عاماً**

**هيام القصيبي**

في آذار عام 2006 عقدت أول طاولة حوار بناءً على دعوة أطلقها رئيس مجلس النواب نبيه بري في كانون الأول عام 2005، لجمع الأقطاب السياسيين لحوار موسع في ساحة النجمة. بعد 14 عاماً يتولى بري نفسه دعوة القوى السياسية لحوار موسع، لكن في قصر بعيدا، وإن كانت الدعوات قد وجّهت باسم رئاسة الجمهورية. مواكبون للحوار الأول والثاني يطرحون أوجه شبه كثيرة بين العناوين والجوّ السياسي الذي رافق الطاولة الأولى ويرافق الثانية، في انتظار بلورة أكثر لعناوينها المعلنة ومن يليها. في الفكرة العامة، انبثق الحوار الأول من الظروف التي عاشها لبنان بعد مرحلة اغتيال الرئيس رفيق الحريري ووقوع سلسلة اغتيالات أخرى وخروج الجيش السوري من لبنان، ومقاطعة رئيس الجمهورية العماد إميل لحود والانقسام الحاد بين فريقَي 8 و14 آذار وبدء حملة تطويق حزب الله داخلياً ودولياً. وحدد بري عناوينه العامة: اغتيال الحريري والمحكمة الدولية، القرار 1559، العلاقات اللبنانية - السورية وما يترافق معها من مزارع شبعا وسلاح المقاومة، فقرعت العناوين يومها إلى سلاح الفلسطينيّين وترسيم الحدود مع سوريا. لكن الحوار الذي انتهى بالاتفاق على عناوين جمع سلاح الفلسطينيّين خارج المخيمات وترسيم الحدود والحقيقة في اغتيال الحريري، كان كلامياً فحسب. فالحكمة الدولية شكّلت لاحقاً اليوم انقسام، وترحيل لحكومة الرئيس سعد الحريري، فيما ترسيم الحدود لم يترجم عملياً، وسحب

مقالة

## عبرة 2006 في حوار بعيدا: استجلاب غطاء داخلي للحصار الدولي

بالسياسة والاقتصاد وإطار محاصرة حزب الله، وزيادة شروط صندوق النقد. وهذا يضع المشاركين أمام أجدتّين: محلية وإقليمية. لأنه لا يمكن فهم أبعاد هذه الدعوة وتحوّل عين التينة وبيت الوسط إلى مركزيّ استقطاب حول الدعوة، في حين أنّ بعيدا آخر من يدخل على خطّ الاتصالات، من دون أخذ العامل المحلي، والشخصي، أيضاً في الاعتبار. صحيح أن عون سيستقبل التحاورين، وهو الذي كان واحداً منهم عام 2006، لكن المبادرة ليست في يده، تماماً كما كانت الحال خلال رئاسة لحود الذي ظل شاهداً على حوار جرى في ساحة النجمة وكانت رئاسته واختيار خلف له أحد مواضيع النقاش، والنقطة الثانية هي في موقع رئيس الحكومة حسان دياب من معادلة الحوار، بين أقطاب سياسيين لا يجارهم في حيثيّتهم في القرار السياسي والشعبي، وصحيح أيضاً أن هناك معارضة وموالاة حالياً، لكن المعارضة ليست على القدر نفسه من التوافق الذي كان سابقاً فالحريري على خلاف تام مع رئيس حزب القوات اللبنانيّة سمير جعجع، وهو وجنبلاط على تنسيق تام مع بري ومع حزب الله، وإن كانا على خصومة مع عون ورئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل، كما كانت حالهما في عام 2006، وفي خلفية الصورة دائماً هاجس عودة الحريري إلى السرايا الحكومية. ورئيس تيار المردة سليمان فرنجية يقف إلى جانب حزب الله وبري، لكنّه يضع الحريري في منزلة مناقضة تماماً لمنزلة عون وباسيل، ويتعامل معه لا كصديق بل أيضاً كصديق أصدقائه في عين التينة والحزب معاً.

في عام 2006، كان الاهتمام العربي والغربي بلبنان واضحاً، رغم كلّ الملاحظات والتشردمات، وترجم في المساهمة في الإحاطة بالحوار وما تلا حرب تموز، اليوم، لا يحظى أي حوار داخلي باهتمام دولي أو عربي، لا بل العكس تماماً، لأنّ السيناريوات المرسومة في التصنيق على لبنان أكثر حدة. كل ما سيكون عليه الحوار في ظل المآزق المالي والاقتصادي استنساخ تجربة انتهت بالفشل وأعقبتها حرب مدمرة، بغية تأمين تضامن داخلي في وجه العاصفة الدولية. ما عدا ذلك، يكون عبارة عن صورة تذكارية لأقطاب الانهيار.

تصدر الإشارة إلى أنّ المادة 297 من قانون العقوبات تعاقب بالسجن سنة أشهر على الأقلّ كل لبنانيّ يُذيع في

علماً بأنّ صحناوي موجود خارج لبنان، واتى ادعاء القاضي إبراهيم بعد انطون صحناوي، وعلى صحناوي أيضاً بصفته الشخصية بجرم مخالفة لقانون الصيرفة والمئس بهيئة الدولة المالية بموجب المواد 297 و319 و770 صحناوي ومصرفه عبر وسائل التواصل الاجتماعي، استناداً إلى المعلومات المسزّية من التحقيق الذي أجري في فمرزة الضاحية القضائية، بإشراف النيابة العامة المالية، والذي كُشف فيه عن قيام مصرف «SGBL» بشراء دولارات من السوق، ويتسهّل من مصرف لبنان، وشحنها إلى الخارج.

**من المتوقع ان تتجاهل معظم وسائل الإعلام خبر الادّعاء على صحناوي ومصرفه**

الخارج وهو على بيّنة انباء كاذبة أو مبالغاً فيها من شأنها أن تنال من هبة الدولة أو مكانتها المالية، أما المادة 319 من قانون العقوبات، فتتّص على إنزال عقوبات الحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة مالية بحق كل من أذاع وقائع ملفقة أو مزاعم كاذبة لإحداث الندني في سعر صرف النقد الوطني أو لزعزعة الثقة في متانة نقد الدولة وسداتها وجميع الأسناد ذات العلاقة باللقّة المالية العامة، فيما تتعلّق المادة 770 بمخالفة الانظمة الإدارية. ومن المتوقع أن تتجاهل معظم وسائل الإعلام، المرئيّ والمسومع والمكتوب، خبر الادعاء على صحناوي ومصرفه (الأخبار)

## تقرير

## الادّعاء على SGBL وصحناوي بالمئس بهيئة الدولة الماليّة